

أية جامعة تحتاج الجزائر في ظل عولمة القرن الحادي والعشرين؟

د/ إبراهيم توهامي
أستاذ محاضر
جامعة منتوري قسنطينة

ينطوي عنوان هذا المقال على جملة من الدلالات النظرية والعملية من

أهمها:

أولاً: اندراج الجامعة الجزائرية ضمن سيرورة التحولات المعرفية السريعة في ظل تسارع وتيرة العولمة.

ثانياً: إن وجود الجامعة الجزائرية أصبح من الأمور المسلم بها على علاقتها هذه الأيام دون توجيه اهتمام كاف لما يعنيه وجودها، ولا للموارد وغيرها من المقومات اللازمة لتؤدي عملها على أفضل وجه في ظل الظروف الحالية.

ثالثاً: إن حاجة الجزائر إلى جامعاتها، شيء مؤكد وضروري، ولكن ليس بالصورة و الكيفية التي تعمل بها الآن، الأمر الذي يدفعنا إلى طرح التساؤل التالي أية جامعة تحتاج الجزائر في ظل عولمة القرن الحادي والعشرين؟.

إن التطورات المختلفة في جميع الميادين على المستويين الوطني والعالمى، أدى وسيؤدى بالضرورة إلى تغيير في طبيعة المهام المطالب بها التعليم الجامعي تماشياً مع التحول الكيفي والكمي الكبير، الذي تحقق في مجالات العلم والتكنولوجيا وتطبيقاتها في ميدان الإنتاج والاتصالات والإدارة، إن

مصادر الإنتاجية العالية في الاقتصاد العالمي المتغير، أصبحت تعتمد بشكل متزايد على المعرفة والمعلومات التي تزداد تأسيسها على العلم.

إن هذه الزيادة المتحققة في كثافة المعرفة وكفاءة الإنتاج تزداد تطورا في البلدان المتقدمة، وبدأت تنتشر أثارها سريعا في جميع أنحاء العالم مع العولمة المتزايدة للاقتصاد العالمي.

إن الاقتصاد الجديد هو اقتصاد عالمي، إذ أن الاستثمار والإنتاج والإدارة والأسواق والعمل والمعلومات والتكنولوجيا ... كلها يتم تنظيمها خارج الحدود القومية، وليس الجديد هو محض تحول التجارة الدولية لتصبح مكونا هاما في اقتصاد كل بلد، وإنما كل الاقتصادات الوطنية أصبحت تعمل اليوم كوحدات على المستوى العالمي⁽¹⁾.

ونتيجة لهذا أصبحت القدرة على التنافس والنمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة في البلدان النامية متوقفة إلى حد بعيد على إضفاء الطابع العلمي والتقني على عمليات الإنتاج والخدمات والإدارة، وهذا ما يجعل من امتلاك الموارد الطبيعية ووفرة الأيدي العاملة الرخيصة ثقل نوعا ما كعوامل أخرى ذات أهمية بالنسبة للإنتاج. وبعد هذا التحول النوعي في الأهمية النسبية لكل مصدر من مصادر الإنتاجية جزءا رئيسيا في تفسير التهميش المتواصل والمستمر لاقتصاديات البلدان النامية المعتمدة على المواد الخام، واستمرار تفشي الفقر في هذه البلدان⁽²⁾.

(1) Carnoy et al. 1993. **Multinationals in a changing world**, Penn State university press.P.5-6

(2) إبراهيم توهايم: البلدان النامية أمام تحديات الفقر. مجلة الباحث الإجتماعي، العدد الثالث، سبتمبر 2001 منشورات جامعة مننوري قسنطينة - الجزائر ص ص 123-140.

وإزاء محيط عالمي أصبح التقدم الاقتصادي والاجتماعي فيه معتمدين بشكل متزايد على الامتلاك والتوزيع الكفاء للمعرفة الحديثة. كيف يمكن للجزائر العمل لانتزاع وبجدارة مكانتها، لكي تحقق البقاء أولا ولكي تنهض ثانياً؟.

إن الإجابة على هذا التساؤل يمكن أن نجد عناصرها الممكنة في الملاحظات التالية: إنه وفي ظل اقتصاد معلوماتي عالم النطاق هكذا⁽³⁾ يصبح الاستثمار في رأس المال البشري استثمارا إستراتيجيا، وتصبح الجامعة أداة أساسية لتحقيق التنمية.

وتتوافق أفكارنا مع ما ذهب إليه Castells من حيث أن المفتاح الحقيقي لنهم أهم جوانب البنية الفوقية في اقتصاد عصرنا هو ضرورة ربط العقل البشري والقدرة الجماعية في كل بلد بعقول العالم الأخرى⁽⁴⁾.

ومما لا ريب فيه أن الجامعة كانت ومازالت تحتل داخل أي نظام تعليمي أهمية كبيرة، وبخاصة فيما يتصل بتكوين الإطارات المتوسطة وذات المهارات العلمية العليا والمؤهلة لتوظيف المعرفة لخدمة الاحتياجات الاجتماعية والضرورية لإحداث التقدم العلمي والاقتصادي والاجتماعي، وكذلك بوصفها أداة أساسية في تشكيل خطط التنمية الشاملة وتطويرها. فهي أكثر من مجرد فضاء لتعليم والتعلم بل هي المفتاح الرئيسي لاتخاذ وتنفيذ العمليات الضرورية لمواجهة تحديات اليوم والغد.

(3) (4) Castells, Manuel, 1993.a : **The informational economy and the new international division of labor**; in the new global economy in the information age reflections on our changing world, Penn state university press , pp 66/77.

ولما كانت الجامعة تواجه ضغوطا وتحديات آنية ومستقبلية، فقد يكون من الضروري أن تتبنى الجزائر توجهات محددة في إجابتها على تطورات العولمة، وتؤكد أساسا على رعاية وتطوير مؤسسات التعليم العالي بها ليس فحسب لإنتاج الخريجين، وإنما أيضا بوصفها أداة أساسية لبناء ما يسمى «المجتمع المتعلم».

إن المسألة الهامة بالنسبة للجزائر هو أنه في الوقت الذي يشهد فيه العالم تشكل مجتمع المعرفة والمعلومات بما يشكل تهديدا لتوسيع الهوية بين الجزائر وبقية العالم إلى حد بعيد، في ذات الوقت أيضا نعتقد أن الجزائر تحتاج فيه أكثر من أي وقت آخر إلى جلب المعرفة من الخارج لضمان تحقيق الحد الأدنى من القدرة التنافسية في شتى الميادين. ومن المؤسف أن نقول أنه من الحقائق المفزعة أن حقبة التسعينيات التي تداعت فيها آثار انفجار المعرفة والمعلومات كانت هي نفسها حقبة الجزائر «الضائعة» بما حفلت بها هذه الحقبة من أزمة في الإقتصاد، وأزمة في الحكم وتدهور ظروف الحياة المادية والاجتماعية والأمنية للشعب الجزائري.

وبالعودة إلى السؤال العنوان أية جامعة تحتاج الجزائر في ظل عولمة القرن الحادي والعشرين؟، فإن الجزائر حقيقة تحتاج إلى جامعاتها اليوم أكثر من أي وقت مضى، وإن كان بصور ومستويات أخرى غير القائمة حاليا، وهنا يبرز السؤال التالي:

ما نوع الجامعات التي تحتاجها الجزائر لمواجهة تحديات القرن الحادي

والعشرين؟

وبما أن هناك وظائف متميزة للجامعات، ولا يمكن أداؤها على نحو كاف ومقبول من خلال أي مؤسسة أخرى أو مجموعة من المؤسسات، فإن

هناك سؤال يطرح نفسه وبإلحاح دائم. ما هي طبيعة الوظائف المطلوب من الجامعات الجزائرية تأديتها؟

وكيف يجب تنظيمها وتسييرها حتى تحقق هذه الأهداف؟

وأتناول هنا بنوع من الاختصار بعض هذه المسائل على النحو التالي:

-الجامعة كفضاء مناسب لتوفير الإطارات ذوي القدرات العالية وكمكان مفضل للتعليم والتكوين.

-الجامعة مكان لتوليد ونشر وتطبيق المعرفة الجديدة.

-الجامعة كمؤسسة رئيسية من مؤسسات المجتمع المدني.

فبالنسبة لإنتاج الخريجين يبدو أن التحولات التي يعيشها المجتمع الجزائري ومتطلبات القرن الحادي والعشرين تقتضي من الجامعة الجزائرية ضرورة مراجعة أهدافها وهياكلها على النحو الذي يتوافق مع جذرية هذه التحولات ومغازيها، إذ أن التطورات السريعة والمتسارعة في التكنولوجيا ومطالب السوق مصحوبة بالطبيعة المتغيرة للتكوين الاجتماعي الجزائري تقتضي اتساعا ومرونة في المهارات والتوجهات أكبر بكثير من ذي قبل، ومن هنا يتحتم على الجامعة خصوصا مسؤولية إعادة النظر في فلسفتها وبرامجها وتنظيماتها الحالية، وذلك لتحقيق المطالب التي تملئها التنمية المستدامة في ثوبها المجتمعي الجديد⁽⁵⁾، ومن ضمن ما يستهدف هو توفير إطارات فنية وعلمية ومؤهلة لفهم هذه التحولات والتغيرات الخطيرة في بنية المجتمع وقطاعا ته وبالتالي تنشأ الحاجة إلى أن تكون البرامج الدراسية أكثر تأكيدا من قبل على المعرفة العريضة والأساسية، وليس المعرفة الضيقة أحادية النظم المعرفية.

(5) د. ضياء الدين زاهر: جامعاتنا العربية في مطلع الألفية الثالثة. "تحديات وخيارات" المكتبة الأكاديمية. 2000 القاهرة.

إن التعليم الجامعي وفي كل مستوياته لا يمكن أن يعد عملية تلقين وإنما عملية تكوين، هذا الأخير الذي ينبغي أن يهتم بالقدرات وتقديم تعليم له أهداف لتنمية المهارات المعرفية وغير المعرفية (العملية).

ومن ثم يجب أن تطور الجامعة نفسها كمؤسسة للتعليم المستمر للخريجين وأنماط أخرى من الطلاب العاملين: بمن فيهم المدرسون ورجال الأعمال والمسؤولون. ومن دون شك أن كل هذا يتطلب إجراء تغييرات أساسية في تنظيم وإدارة جامعة المستقبل، جامعة تواجه الظروف الجديدة حيث يركز التعليم الجامعي والتكويني على المتعلم كمحور للعملية التربوية والتعليمية والبيداغوجية وأساليب تكوينه في مواقف حية تستثمر العمل والتدريب⁽⁶⁾.

وبغرض الوصول إلى هذه الغاية والتي من ورائها تحقيق صفة الفاعلية في ميدان التعليم الجامعي، ينبغي تبني واعتماد سياسة جديدة موضوعية لقبول الطلبة بالجامعات تتوافق من ناحية مع خطط التنمية المستهدفة وسوق التشغيل وكذلك بحاجات المتعلمين وقدراتهم من ناحية أخرى، وهذا لا يتأتى دون اعتماد أسلوب الاختبار والتوزيع على مختلف التخصصات الدراسية النظرية والعملية المرتكز على منهج القياس والإرشاد الدراسي الجامعي والتوجيه الصحيح، وليس على أساس التوجيه الفوضوي، الأعمى اللاعلمي المرتبط بفكرة سد الفراغ وشعار لكل حامل بكالوريا مقعد بيداغوجي بالجامعة.

إن ذلك يتطلب إسناد هذه المهمة (التوجيه والانتقاء) إلى ذوي الاختصاص من أكاديميين وسيكولوجيين وعلماء اجتماع من أصحاب الخبرات والكفاءات العلمية.

(6) نفس المرجع .

ومن جهة أخرى يتوجب تقليل النصاب الطلابي، سواء على مستوى المدرجات أو القاعات لكل الأقسام، وهذا بدوره يقلل النصاب الطلابي لهيئة التدريس في صالح تنمية أسلوب ومنهجية التعليم.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه مهما اختلفت أدوار الأستاذ الجامعي من جامعة إلى أخرى أو من كلية إلى أخرى أو من قسم إلى آخر أو من بلد إلى آخر، فإن قيمة الجامعة تظل مرهونة بقيمة أساتذتها وكفاءتهم العلمية ويجد المتأمل لأوضاع أساتذة جامعتنا أنها تتسم حقيقة بعدم الاستقرار، نتيجة تقاضيهام لمرتبات، لا تتفق ومكانتهم الأدبية ومسؤولياتهم العلمية والاجتماعية، ولا يستطيع أحد أن ينكر الترددي في الأحوال الاقتصادية الاجتماعية للأستاذ الجامعي الجزائري، الأمر الذي أدى إلى أن الكثير من الأساتذة غادروا الوطن إلى دول أخرى أين ظروف العمل أحسن. وأما الأساتذة الذين بقوا في الجزائر فإن أوضاعهم دفعت معظمهم إلى التنقل بين الجامعات للتدريس وإلقاء المحاضرات، إلى درجة تؤثر في الكثير من الأحيان على نشاطاتهم البحثية والعلمية.

ولقد زادت أعباء الأساتذة في الجامعة بشكل ملفت للانتباه بحكم الضغط من جانب الأعداد المتزايدة من الطلاب، وضعف قدرة الأقسام على التخرج وضعف التقدير المادي والمعنوي لهيئات التدريس.

وقد ترتب على هذا كله ضعف العلاقة بين الأساتذة والطلاب، كما أنيطت بغير الأساتذة الجامعيين وحاملي شهادات التدرج (الليسانس) مهام التدريس في الأقسام والكليات، وذلك في محاولة للتغلب على النقص الكبير في أعضاء هيئة التدريس مقابل ارتفاع عدد الطلاب .

المحتوى التعليمي:

عند الحديث عن المحتوى التعليمي هناك مجموعة من التساؤلات تفرض نفسها أبرزها: في ظل عولمة القرن الحادي والعشرين، ما نوع المعرفة المطلوبة؟ وما مدى عمقها؟ وماذا يجب أن يصاحبها؟ وأية مهارات يتم تكوينها؟ وفي إطار أي توجه؟ وكيف نرفع جودة التعليم الجامعي؟.

إن توليد ونشر وتطبيق المعرفة لم تصبح بعد من السمات الرئيسية للجامعات الجزائرية، وذلك فيما عدا إستثناءات قليلة.

وبالتالي يتحتم أن تصبح هذه الوظيفة وظيفة رئيسية للجامعات الجزائرية الكبرى إذا كان هناك نية لأن تستمر الجزائر في البقاء والنهوض في ظل عالم القرن الحادي والعشرين.

وهكذا سيكون البحث الأساسي والتطبيقي في العلوم الطبيعية وكذا العلوم الإنسانية، هو القوة المحركة في هذا المجتمع.

إن التوقعات المبررة منسوبة على عملية زيادة قدرة الجامعات الجزائرية في مجارة الزخم المعرفي المنجز في بقاع أخرى من العالم في العلوم الطبيعية والاجتماعية وفي التكنولوجيا والإعلام الآلي، حيث سيؤدي الإستخدام المتزايد لوسائل التعليم السمعية البصرية إلى توسيع وزيادة فئات المتعلمين، كما يصبح التزويد بالحاسوب والحاسبات الإلكترونية والإنتاج الواسع على شبكة الأنترنت وسيلة هامة تربط الأساتذة الجزائريين بالمجتمع العام والتقني العالمي ومساعدتهم في تذليل كثير من الصعاب المتمثلة في فقر المكتبات.

إن ذلك ولا شك يساهم في إنتاج وتنمية إطارات تمتلك معرفة واسعة تمكنهم من تفهم تحديات العولمة، وهذا بتزويدهم بالمهارات اللازمة للإستغلال الكامل لجميع الفرص التي توفرها العولمة.

ومما لا شك فيه أن هذه المعرفة والمهارات تشكل جزءا من رأس المال البشري، وبالتالي سيمثل زيادة في قدرة اقتصاد الجزائر على مواجهة وبقوة تحديات العولمة بمرونة وفعالية أكثر.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه لكي يتم اكتساب القدرة على الاضطلاع بوظيفة توليد ونشر وتطبيق المعرفة، من اللازم على الجامعات الجزائرية أن تقلل من دورها كمؤسسات تعليمية، وتهتم أكثر بزيادة قدرتها على توليد ونشر وتطبيق المعرفة، مع الاعتناء بالدراسات وبحوث ما بعد التدرج. وغنى عن القول أن جامعات البحث هذه تمثل الاستثناء وذلك عكس ما هو شائع حتى في البلدان المتقدمة (7).

وإذا كان من الأفضل أن تمتلك الجزائر مؤسسة أو أكثر من هذا النوع إلا أنه سوف تواجه الجزائر صعوبة كبيرة في تحقيق ذلك. وبالتالي من الحلول والإقتراحات المفضلة في هذا المضمار هو التوجه نحو تجميع الموارد على المستويين الوطني والجهوي.

فعلى الصعيد الوطني، يمكن تحقيق فائدة معتبرة من ترشيد وتوجيه واستخدام الموارد، ليس فقط بين الجامعات والكليات والأقسام، بل أيضا بين الجامعات وغيرها من المؤسسات غير الجامعية والتي تتواجد عادة داخل المركبات الصناعية الكبرى.

وعلى المستوى الجهوي، فإن الأمر يقتضي تطوير التعاون وزيادته في إنشاء وتطوير مراكز البحوث والتعليم.

(7) Castells, M, 1993 a : opcit p.71.

إن مثل هذه المحاولات لاشك أنها تطور التعاون في ميدان التعليم الجامعي، وهذا من شأنه سوف يتحقق إذا توفرت الإرادة الكافية لتجنب التهميش والإقصاء في المجتمع الدولي.

أما بشأن دور الجامعة كمؤسسة هامة في المجتمع المدني وذلك من خلال المساهمة الكبيرة والفعالة في مجال الفكر والممارسة العملية لتحقيق التنمية الفعالة وإرساء أسس الديمقراطية في الجزائر. فإن ذلك يتطلب إجراء مناقشات جادة ومستفيضة على عدة أصعدة. فهناك حاجة لتحقيق إجماع عام حول الجامعة ومساهماتها المتوقعة في تنمية الموارد البشرية وفي إنتاج وتوليد المعرفة وفي إرساء الحكم الديمقراطي.

إن ذلك الإجماع يجب أن يتحقق عبر مناقشات وطنية حرة وغير رسمية تتناول - فيما تتناول - المسائل الآتية:

- أهداف وأبعاد ومقتضيات التنمية بأبعادها المختلفة في إطار التحولات العالمية الكبرى وفي إطار السيرورة الجديدة لعملية وآليات العولمة.
 - الرؤى الإستراتيجية المناسبة لتحقيق أهداف التنمية
 - البيئة والمحيط المؤسسي الواجب مراعاته لتحقيق مقتضيات التنمية.
 - دور المعرفة ومؤسساتها - خاصة الجامعات - في هذه الإستراتيجيات.
- و مما لا ريب فيه أن مثل هذا الإجماع يمكن أن يحقق مناقشات ثرية ومثمرة وهادفة لمسألة توفير الدعم المالي المناسب بما يحقق التشغيل الفعال للجامعات.

وعلى المستوى الآخر وبصورة خاصة المؤسسي، فإن المهمة الأساسية تقع على كل جامعة أو كلية أو قسم في الاهتمام بدراسة القضايا المرتبطة بالرسالة المنوطة بها ومناهجها الدراسية، وأنماط وأشكال تقديمها وبرامجها

المختلفة - بما فيها المساهمة في دعم المستويات الأخرى في المنظومة التربوية وعلى تدابيرها التنظيمية وإجراءاتها الإدارية والاستخراج العقلاني والكفاء والذكي للموارد المتاحة.

وهنا يجدر التنبيه إلى مسألة مشاركة جميع المعنيين من أساتذة وإدارة وعمال وطلاب مع المسؤولين وغيرهم من الشركاء في هذا المجال. إن موقف الجامعة الجزائرية أصبح بالغ الحرج اليوم، بنفس الدرجة الذي يعانيه المجتمع الجزائري في عصر المعرفة والعلومة.

ففي مثل هذه الأوضاع يمكن القول وبدون تردد (لن يفيد تحقيق المزيد مما هو قائم) و(لا القليل الأفضل عن ذي قبل)، إنما المطلوب وبسرعة هو التوصل إلى تقدير حقيقي، واقعي ومبني على أسس علمية ومعلوماتية قوية لبدائل وخيارات التنمية والإصلاح بالإستراتيجيات المناسبة على ضوء الموارد المتاحة- بشرية ومادية- وتشكيل إستراتيجيات من شأنها بعث الحيوية والاستفادة من قرارات وإمكانيات الجامعة الجزائرية.

وفي الختام ينبغي التأكيد على أن الجامعة الجزائرية في ظل عولمة القرن الحادي والعشرين وفي ظل التشكلات الجديدة للنظام العالمي أن تتخذ لنفسها رؤية إستراتيجية تعني في تحليلها الأخير، فحص، مناقشة وتحليل البيئة المتغيرة، بمخاطرها التي تمثل تهديدا محتملا لمؤسسات التعليم الجامعي والتي ينبغي تجنبه، وكذا فرصها الممكنة والمرغوبة التي يقتضي استثمارها.

إن هذه الرؤية يمكن أن تساعد متخذي القرارات الأكاديمية في إيجاد الآليات لطرح الاحتمالات والممكنات والأولويات. وتضعهم أمام الإمكانيات والقوى والموارد الحقيقية للجامعة بشكل يسهل فرص التكيف مع متطلبات البيئة

المتغيرة والموازنة بين البدائل والخيارات المتاحة والممكنة، وبالتالي تتحدد بدقة الأهداف والغايات بما يتماشى والموارد والإمكانات.

وهكذا يمكن أن تتجدد الثقة في مستقبل الجامعات الجزائرية. التي ليست في ظل العولمة في حاجة إلى رزنامة جديدة من البرامج والمقررات، بقدر ما هي في حاجة ماسة إلى رؤى جديدة وروح جديدة واستعادة الثقة.

إن مستقبل الجامعات الجزائرية يعتمد تماما على كيف نستطيع أن ندمج الرؤى والصيغ الجديدة في هذه الجامعات، فهذه الأخيرة يجب أن تبدأ بأسلوب متواصل ومستمر مع المستقبل وتستجيب للتحويلات من حولها ومن داخلها.

المراجع :

1. Carnoy et al . 1993. **multinationals in changing world**, Penn. state university press.
2. إبراهيم توهامي: البلدان النامية أمام تحديات الفقر. مجلة الباحث الإجتماعي، العالم الثالث، سبتمبر 2001 منشورات جامعة منتوري قسنطينة- الجزائر.
- 3-4 Castells, Manuel;1993.a : **the informational economy and the new international division of labor**. Penn State university press .
- 5-6/د. ضياء الدين زاهر: جامعاتنا العربية في مطلع الألفية الثالثة، تحديات وخيارات، المكتبة الأكاديمية، 2000، القاهرة .
7. Castells, Manuel;1993.a : op.cit.